الأمم المتحدة

E/2022/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2022
Arabic
Original: English

دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 – 22 تموز/يوليه 2022

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2021–2022

موجز

في الفترة من نيسان/أبريل 2021 إلى آذار/مارس 2022، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاسترشاد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة) وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، باعتبارهما الإطارين الجامعين لوضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل تمكين أفريقيا وإحداث التحول فيها. وقد استمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في فرض تحديات خطيرة أمام تحقيق الخطتين، بل وأدت إلى تراجع بعض المكاسب المتواضعة التي تحققت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب تركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المقام الأول على البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد الجائحة من خلال تحقيق التعافي الاقتصادي السليم والنمو الشامل للجميع الذي يستوعب الشباب والنساء والشرائح الأخرى المهمشة في المجتمع، وكذلك توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمعظم الناس. وفي هذا الصدد، تركز بعض أعمال اللجنة، في جملة أمور، على كفالة السيولة المالية لدفع عجلة التعافي؛ وشراء اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وتوزيعها وتصنيعها؛ والرقمنة والتكيف التكنولوجي، بما يشمل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لدعم التجارة والمشاريع الصغيرة؛ وتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإيجاد سوق إقليمية موسعة وتعزيز الاستثمارات؛ وتعزيز القدرات المتعلقة بالبيانات والإحصاءات في أفريقيا، بما فيها تلك المتعلقة بالتعداد الإلكتروني؛ والتصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ والتصنيع من خلال إضافة القيمة. وقد استفادت اللجنة من العمل الذي اضطلعت به بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا ونظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه. وواصلت اللجنة إقامة شراكات تحقق قيمة مضافة مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويوجز هذا التقرير الانجازات الرئيسية المتحققة في الفترة قيد الاستعراض.

070622 250522 22-06899 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في مواجهة المعوقات والقيود التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحديات العديدة الأخرى التي تواجه أفريقيا، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2021 تحقيق إنجازات مهمة في مساعدة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواصل اللجنة تقديم أفكار وتنفيذ إجراءات من أجل تمكين أفريقيا وكفالة شمولها للجميع وإحداث التحول فيها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبوها إليها.

2 - وأنجزت اللجنة برنامج عملها المتمحور حول مهامها الوظيفية المتعلقة بالعمل كمجمع للفكر وجهة داعية إلى عقد الاجتماعات وجهة تنفيذية، مسترشدةً في ذلك بتوجهاتها الاستراتيجية بشأن بناء المعرفة، وصياغة الخيارات السياساتية ونماذج التمويل المبتكرة، ودعم القضايا الإقليمية والعابرة للحدود، وتعزيز مواقف أفريقيا على الصعيد العالمي. ومن ثم، أدت اللجنة دورا رئيسيا في توفير منصات إقليمية مكرسة، والاضطلاع بأحدث البحوث السياساتية وإسداء المشورة السياساتية، وتقديم دعم مستجيب للاحتياجات في مجال بناء قدرات على الصعيد القطري. وتمثل الهدف من الدعم الذي قدمته اللجنة أيضا في تطوير قدرة الحكومات على صياغة سياسات للتنمية المستدامة وتنفيذها.

3 - وعملت اللجنة، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين ومن خلال منصة التعاون الإقليمي، على ربط توصياتها السياساتية بعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة القيام باستجابات أكثر تنسيقا وتقديم مساهمة جماعية مؤثِّرة في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وكذلك، فقد واصلت اللجنة الاستفادة من شراكتها الاستراتيجية القائمة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى وكذلك مع المصارف المركزية والجامعات ومراكز الفكر وغيرها من المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

4 - ويوجز هذا التقرير المساهمات الرئيسية التي قدمتها اللجنة لدعم دولها الأعضاء في اتخاذ إجراءات معجلة لتنفيذ خطة عام 2030 في سياق عقد العمل. ويرد فيما يلي بعض الإنجازات البارزة في عامي 2021 و 2022 التي سلط التقرير الضوء عليها:

(أ) دعم التعافي المرن من جائحة كوفيد-19؛

(ب) تعزيز صياغة السياسات وتنفيذها من خلال استخدام نماذج الاقتصاد الكلي

(ج) دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(د) دعم الدول الأعضاء في تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التعافي الأخضر وتعميم مراعاة منظور التخفيف من آثار تغير المناخ؛

(و) تشجيع إنشاء سلسلة للقيمة وسوق للبطاريات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة في أفريقيا؛

(ز) تعزيز إنتاج البيانات والإحصاءات الموثوقة ونشرها واستخدامها.

ثانيا - الدفع قدما بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

ألف - التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

5 - أحرزت أفريقيا تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بحلول عام 2030. ويظهر تقدم كبير في مجالات التنمية الرئيسية، مثل وفيات الأمهات والأطفال، ومعدلات الإصابة بالأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل. ولوحظ أيضا تقدم في الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإلمام الشباب بالقراءة والكتابة. وتظهر اتجاهات إيجابية في تمثيل المرأة، وهو أمر أساسي لتسريع وتيرة التقدم على طريق المساواة بين الجنسين والتمكين. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت الحكومات الأفريقية جهودا كبيرة لإدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وعينت الحكومات وحدات حكومية لتنسيق تنفيذ الأهداف وأعطت الأولوية لغايات ومؤشرات بعينها.

6 - وأدت جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية إلى تراجع المكاسب التي تحققت في التنمية على مدار عقود في أفريقيا. فقد قلصت الجائحة النمو الاقتصادي، وتسببت في بعض الحالات في نمو اقتصادي سلبي. وأُزهِقَت الأرواح ودُمِّرَت سبل العيش وتفاقمت أوجه عدم المساواة. ففي عام 2020، أوقعت جائحة كوفيد-19 ما بين 26 و 40 مليون شخص إضافي في إفريقيا (بدون شمال إفريقيا) في براثن الفقر المدقع. وتشكل جائحة كوفيد-19 تهديدا كبيرا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن غير المرجح أن تتحقق الأهداف المتعلقة بالسلام والأمن والحوكمة. ويجري إحراز تقدم بشأن الأهداف المتصلة بالشواغل المناخية والبيئية، وإن كان ببطء شديد. وأصبحت إدارة الديون في المنطقة في حالة لا يمكن تحملها، ولم تتحمل غالبية الدول الأعضاء بعد المسؤولية الكاملة عن تمويل أهدافها الإنمائية. وخلص تحليل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أجرته اللجنة والجهات الشريكة لها إلى أن غالبية البلدان الأفريقية، ولا سيما تلك الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى، لا تسير على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030.

7 - ومن الأهمية بمكان دعم البلدان الأفريقية في تسريع وتيرة تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان، من بين ما تحتاج، إلى الدعم في إتاحة إمكانية حصولها على التمويل وفي اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء الديون، وكذلك الدعم في التوسع في الأعمال التجارية والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهي بحاجة إلى الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19. وبإمكان العمل المناخي إيجاد الملايين من الوظائف وسبل العيش الخضراء الجديدة. ويكتسي الحصول على الطاقة المتجددة النظيفة وإمكانية الاتصال بالإنترنت أهمية حاسمة. وبالتالي، فما فتئت اللجنة تعمل على دعم البلدان الأفريقية للتعافي من الجائحة بشكل أفضل وتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وتوجز الأقسام أدناه المساهمة البارزة التي قدمتها اللجنة في خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

باء - دعم التعافي المرن من جائحة كوفيد-19

8 - فيما يتعلق بتمويل تعافي القارة، فإن الجهود التي بذلتها اللجنة في التوعية بالحاجة إلى توفير سيولة إضافية للبلدان أسفرت عن تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وعن اتخاذ الإجراء التاريخي المتمثل في إصدار حقوق سحب خاصة وفرت بشكل تراكمي للبلدان الأفريقية سيولة إضافية تقارب 40 بليون دولار.

9 - وفي أعقاب تدهور حالة الديون، عملت اللجنة مع الدول الأعضاء على إطلاق مرفق السيولة والاستدامة في عام 2021، بهدف توفير 11 بليون دولار من تكاليف الاقتراض للحكومات الأفريقية في السنوات الخمس التالية، مع تشجيع الاستثمار الأكثر مراعاة للبيئة والتنمية المستدامة.

10 - وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن تأثير تعطل الإمدادات العالمية في صناعة المستحضرات الصيدلانية، وعدم كفاية الاهتمام السياساتي بإدارة جانب العرض داخل البلدان، وعدم كفاية إدارة سلسلة أجهزة التبريد، وضعف إجراءات الشراء المتبعة في الحيز المالي للقارة من أجل الإنفاق على الصحة بشكل منصف. واستجابة لذلك، كثفت اللجنة أنشطتها الرامية إلى تمهيد الطريق للمبادرة الصيدلانية المرتكزة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي شكلت مبادؤها الأساس لإنشاء المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية في 10 بلدان تجريبية (إثيوبيا، وإريتريا، وجزر القمر، وجيبوتي، ورواندا، والسودان، وسيشيل، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس).

11 - وفي أعقاب إتاحة اللقاحات، واعترافا بدورها الحاسم في تحفيز التعافي، قادت اللجنة، بوصفها عضوا في الصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات، جهود الدعوة القارية ووفرت القيادة التقنية للتفاوض على اللقاحات اللازمة لأفريقيا واقتناء 35 في المائة منها، أي ما يعادل حوالي 470 مليون جرعة، لضمان توافر اللقاحات بغية تحقيق المناعة الجماعية في القارة. ودُعِمَت جهود الدول الأعضاء بشراكة رائدة مع البنك الدولي لكفالة تمكين البلدان من الحصول على اللقاحات التي تحتاجها وتوافر ما يلزمها من تمويل لاقتنائها.

جيم - تعزيز صياغة السياسات وتنفيذها من خلال تعزيز نماذج الاقتصاد الكلي والمالية العامة وآليات الحوكمة

12 - في إطار التصدي للزيادة في الفقر والضعف الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، أعادت اللجنة توجيه عملها لتوليد بيانات جديدة عن الفئات السكانية الضعيفة اقتصاديا، وقدمت الدعم للبلدان الأفريقية في تحسين تعافيها الاقتصادي وقدرتها على الصمود. وأدى هذا السياق إلى إصدار *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2021* تحت عنوان "معالجة الفقر والضعف في أفريقيا خلال جائحة كوفيد-19". ومن الاستنتاجات الرئيسية للتقرير أن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء على الدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه إدارة المخاطر في الحد من الفقر في أفريقيا. ولئن كانت الجائحة قد سببت اضطرابا شديدا في حياة الناس، فهي ليست سوى خطر واحد من المخاطر العديدة التي تواجهها الأسر الفقيرة. ويتضمن التقرير توصيات سياساتية لتشجيع واضعي السياسات ليس على الحد من الفقر المباشر (بعد حدوثه) فحسب، وإنما على الحد من التعرض للفقر (قبل حدوثه) كذلك؛ وليس على توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية فحسب، وإنما على بناء الأصول والاستثمار في تعزيز البنية التحتية الاجتماعية لتشجيع النمو والتعافي الاقتصادي في أفريقيا كذلك.

13 - وأُعِّدَت مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة استجابة لطلب قُدِّم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام 2016، لإنشاء أدوات وإطار متكامل للرصد والتقييم من أجل مواءمة خطة عام 2030 مع خطة عام 2063 بغية تيسير التكيف والإبلاغ. ويجرى تحسين مجموعة الأدوات وتجربتها منذ إنشائها. وفي عام 2021، انتقلت أربعة بلدان - وهي بوركينا فاسو، وغامبيا، وغانا، ومصر - من مرحلة نشر مجموعة

الأدوات إلى مرحلة اعتمادها وإدماجها في خططها الإنمائية الوطنية. وقد أضيفت وحدة خاصة بالتمويل إلى الوحدات الأربع الأولية (جداول الأعمال، وخطة التنمية الوطنية، والنظرة القارية والإبلاغ) إلى مجموعة الأدوات، وتُبذَل جهود لوضع نهج متكامل يتبع في النمذجة والتخطيط والتمويل على المستوى الكلي، من أجل زيادة الأثر إلى أقصى حد ممكن وتحسين استخدام الموارد وحالة وضع النماذج باستخدام مجموعة الأدوات في الدول الأعضاء، وكذلك التعاون فيما بين الشُعب بشأن البلدان التي تضطلع بالنمذجة على المستوى الكلي.

دال - دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

14 - من المتوقع أن يسهم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع التمويل الابتكاري وتطوير القطاع الخاص والبنية التحتية، في تسريع وتيرة التعافي الاجتماعي والاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة؛ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال تحديد فرص جديدة وتصميم أطر وآليات تشغيلية تهدف إلى بلورة هذه الفرص في صورة وظائف جديدة؛ وزيادة الاستثمار وتحسين التصنيع، على نحو يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين.

15 - وعلى الرغم من القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، واصلت اللجنة جهودها الرامية إلى تسريع تصديق البلدان الأفريقية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد صدق على الاتفاق ما مجموعه 42 دولة عضوا حتى الآن، وكانت جمهورية تنزانيا المتحدة آخر بلد صدق عليه، في 9 أيلول/سبتمبر 2021، في أعقاب أنشطة التوعية والدعوة المستمرة التي اضطُلع بها منذ عام 2019.

16 - وما فتئت اللجنة تساعد الدول الأعضاء بنشاط في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقد أُحرِز تقدم في تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، مما يسهم في تسريع وتيرة التصنيع. وفي عام 2021، صاغت سبعة بلدان (بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وملاوي، وناميبيا، والنيجر) استراتيجيات وطنية لتنفيذ المنطقة بدعم تقني وفرته اللجنة. وجرى الإقرار بصحة اثنتين من تلك الاستراتيجيات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خمسة بلدان مؤشر الأعمال التجارية القُطرية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل رصد أثر هذه المنطقة على القطاع الخاص.

17 - وبالنظر إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، أصبح من الأهمية بمكان إيجاد سلاسل قيمة إقليمية فيما بين البلدان الأفريقية وإطلاق العنان لإمكانات الأعمال التجارية في القارة. وفي هذا السياق، دأبت اللجنة على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتعلقة بسلاسل القيمة الإقليمية وبالمسائل المتصلة بالمرحلة الثانية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تشمل الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

18 - وقد ترسخ في وسط أفريقيا إطار جديد شامل ودينامي للاسترشاد به في صياغة الخطط الرئيسية للتصنيع والتنويع الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والوطني، بهدف تحويل المنطقة إلى محور مركزي للنمو الأخضر والتصنيع الذي يصل بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر في قطاعات متعددة، مثل الصناعة الزراعية؛ والبطاريات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة؛ والأسمدة المحتوية على النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم؛ والبتروكيماويات؛ والحديد والصلب؛ والماشية والجلود. ويحدد إطار الخطط الرئيسية، الذي استحدثته اللجنة على أساس ما هو قائم من خطط الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فرصا هائلة لتطوير عدة منتجات عالية القيمة تستند إلى قوة الموارد التي تتمتع بها منطقة وسط أفريقيا، من بينها الطاقة المتجددة، وترتكز على تنمية رأس المال الطبيعي والبشري، والاقتصاد الرقمي، والمناطق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية. وقام ممثلو مفوضية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومنسق الأمانة الفنية للجنة التوجيهية لترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوسط أفريقيا، ومسؤولون وخبراء من بلدان وسط أفريقيا باستعراض الإطار والإقرار بصحته في حزيران/يونيه 2021.

هاء - دعم تطوير القطاع الخاص والبنية التحتية، والتمويل الابتكاري من أجل ازدهار أفريقيا

19 - سجلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنجازات كبيرة في قطاع البنية التحتية في عام 2021، تتعلق بعملها في مجال الربط بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والنقل وتحرير النقل الجوي في أفريقيا. وفيما يخص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أجرت اللجنة بحوثا عن آثار هذه المنطقة على الطلب على البنية التحتية وخدمات النقل. وتمثلت الطريقة المستخدمة في الدراسة في التحديد الكمي للفرص الاستثمارية التي توفرها منطقة التجارة الحرة لقطاع النقل في القارة، بما يشمل مبالغ تزيد عن 400 بليون دولار لاقتناء معدات النقل (الشاحنات وعربات السكك الحديدية والسفن البحرية والطائرات). وشكلت نتائج الدراسة الأساس الذي استند إليه منتدى الأعمال التجارية الخامس في أفريقيا، الذي عُقِد في 7 شباط/فبراير 2022 تحت شعار "الاستثمار في البنية التحتية للنقل المتعدد الوسائط من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التركيز على النقل الجوي والسياحة". واستخدم رئيسا دولتي بوتسوانا وسيراليون نتائج الدراسة للترويج في المنتدى لفرص الاستثمار المتاحة في بلديهما.

20 - وفيما يتعلق بالنقل الجوي، وضعت اللجنة مؤشرات أداء رئيسية لتقييم تنفيذ الدول الأعضاء لقرار ياموسوكرو بشأن تحرير النقل الجوي والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. واستُخدِمَت مؤشرات الأداء الرئيسية لإنشاء لوحة متابعة لرصد الأداء. وقدمت اللجنة مؤشرات الأداء الرئيسية ولوحة المتابعة إلى اللجنة الأفريقية للطيران المدني، وهي الوكالة المنفذة لقرار ياموسوكرو والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. وتقدم اللجنة حاليا الدعم إلى اللجنة الأفريقية للطيران المدني في إجراء تقييمات للثغرات التي تعتري تنفيذ قرار ياموسوكرو والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في بلدان أفريقية مختارة (مثل كابو فيردي والكاميرون) باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية ولوحة المتابعة.

21 - وبالعمل في شراكة مع غرفة التجارة الدولية، أطلقت اللجنة مركز ريادة الأعمال في أفريقيا في 16 أيلول/سبتمبر 2021. وأُعلِنَت المحاور الأولى لهذا المركز في غانا وكينيا والمغرب ونيجيريا لتحفيز الابتكار وتحسين بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة منتدى الأعمال التجارية لغرب أفريقيا، الذي عقد في لاغوس، نيجيريا، في الفترة من 21 إلى 23 أيلول/سبتمبر 2021. وأتاح المنتدى منصة لتبادل فرص الأعمال بين النساء والشباب، على وجه الخصوص، وتحديد رجال الأعمال الداعمين الذين من شأنهم أن يشجعوا مصالح النساء والشباب في مجال ريادة الأعمال في غرب أفريقيا.

واو - البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التعافي الأخضر وتعميم مراعاة منظور التخفيف من آثار تغير المناخ

22 - عقدت اللجنة، بالاشتراك مع حكومة رواندا وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة، الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في كيغالي، في شكل مختلط كانت المشاركة فيه حضورية وعبر الإنترنت، في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس 2022. وحضر المنتدى أكثر من 800 1 مشارك، منهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى لحكومات 54 دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات حكومية دولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمجموعات الرئيسية، وجهات أخرى صاحبة مصلحة. وبالنظر إلى ضخامة الاحتياجات المالية في مرحلة ما بعد الجائحة في مجالات مثل البنية التحتية والصحة، وبما أن الجائحة أدت إلى تراجع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى العقدين الماضيين، يتعين على الحكومات أن تعمل في شراكة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الدولية، مثل الأمم المتحدة والمصارف المتعددة الأطراف، من أجل مواجهة هذه التحديات الملحة. واختُتِم المنتدى باعتماد إعلان كيغالي.

23 - ونظمت اللجنة المؤتمر التاسع المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا بوصفه معلما بارزا للقارة الأفريقية على الطريق صوب انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأقيم الحدث في كابو فيردي في الفترة من 13 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2021 تحت شعار "نحو انتقال عادل يوفر فرص العمل والازدهار والقدرة على مجابهة تغير المناخ في أفريقيا: الاستفادة من الاقتصاد الأخضر والأزرق". واختُتِم المؤتمر ببيان ختامي أوجز مواقف أفريقيا بشأن القضايا الرئيسية قيد التفاوض وطرح توقعات القارة بشأن ما ينبغي أن يحققه المؤتمر كي يكون ناجحا.

24 - وأدت الجهود البحثية التي بذلتها اللجنة من أجل بناء القيادة الفكرية في علوم المناخ في أفريقيا إلى عدد من المبادرات. فقد أُنتِج 21 منتجا بحثيا، تغطي مواضيع في علوم المناخ التأسيسية وآثار المناخ وسياسات المناخ، بمِشاركة عدد متساو من الباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه من إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومدغشقر، وناميبيا. وقدمت اللجنة أيضا الدعم إلى بوركينا فاسو والكاميرون في عملية تنقيح مساهماتهما المحددة وطنيا وإدماج القدرة على مجابهة تغير المناخ في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، على التوالي. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا تنفيذ أربع مبادرات لتسخير الاقتصادات الخضراء والزرقاء، مما يساعد البلدان على البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19.

25 - ومن الاجتماعات الدولية الأخرى التي شاركت فيها اللجنة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي عقده الأمين العام على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة ووُصف بأنه أهم حدث للأمم المتحدة في العام. وكان مؤتمر القمة يهدف إلى الدفع قدما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بإيجاد حلول تُحدث تحولا جذريا ويكون من شأنها أن تعالج انعدام الأمن الغذائي وتبني القدرة على المجابهة، وهو أمر ضروري للغاية في أعقاب جائحة كوفيد-19. واتسم المؤتمر بكونه عملي المنحى، حيث دار فيه 500 حوار بشأن قضايا تتجاوز نطاق الزراعة، منها قضايا تغير المناخ والصحة والسلام والأمن. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة في الموقف الأفريقي المشترك، الذي قدمه رئيس الاتحاد الأفريقي في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، توصلت اللجان الإقليمية الخمس إلى موقف مشترك بشأن معالجة مسألة التحول الغذائي في جميع أنحاء العالم.

زاي - تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

26 - استمرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في العمل مع بنك التنمية الأفريقي على مر السنين لإعداد "تقرير مؤشرات المساواة بين الجنسين في أفريقيا" وتنظيم مناسبة عالمية افتراضية لنشر التقرير، عُقِدَت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وحضر المناسبة أكثر من 150 مشاركا من الحكومات والمؤسسات الإنمائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ناقشوا كيفية تسريع وتيرة التقدم لصالح النساء والفتيات في أفريقيا. وطلب ممثلو الدول الأعضاء الدعم من اللجنة وبنك التنمية الأفريقي في تحليل ما رُصِد من فجوات بين الجنسين، وتحديد العراقيل التي تسببت في نشوء هذه الفجوات، وإيلاء الأولوية للتدخلات السياساتية التي ترمي إلى سدها. ومن أجل المساعدة في نشر نتائج التقرير، عملت اللجنة وبنك التنمية الأفريقي مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على عقد حوارات سياساتية رفيعة المستوى في عام 2021 رسمت خرائط طريق عملية المنحى للتصدي للتمييز الجنساني في شرق أفريقيا وجنوبها وغربها.

27 - ويجري تنفيذ مشروع لدعم البلدان الأفريقية في تقييم تكلفة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قدرة واضعي السياسات الأفارقة على إدماج أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات التخطيط والميزانيات الوطنية. وتتمثل نواتج المشروع الرئيسية فيما يلي: تحليل حالة لتقدير تكاليف التدخلات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛ ودراسات حالات إفرادية توثق كيفية قيام البلدان الأفريقية بتقدير تكاليف التدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ واستعراض وتقييم المنهجيات والنهج القائمة المتبعة في تقدير تكاليف التدخلات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإطار مفاهيمي لتقدير تكاليف التدخلات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان الأفريقية؛ وتقدير لتكلفة التدخلات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم في سياق جائحة كوفيد-19 في بلدان أفريقية مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اللجنة في تعزيز معارف وقدرات خمسة بلدان (بوروندي، وزمبابوي، وسيشيل، وموزامبيق، وناميبيا) من أجل تحديد احتياجات الدول الأعضاء في مجال تقدير التكاليف وتوفير مؤشرات حاسمة لتمويل المساواة بين الجنسين.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف - البيانات والإحصاءات

28 - على مدى العقود الأربعة الماضية، كانت تعدادات السكان والمساكن وغيرها من الاستقصاءات تمثل المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لصياغة السياسات والرصد والتقييم وصنع القرار في أفريقيا فيما يتعلق ببرامج التنمية الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، وفي إطار ولايتها المتمثلة في تشجيع التنمية المستدامة في القارة، التزمت اللجنة بمساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها الإحصائية وفي العمل مع الشركاء في التنمية على تقوية النظم الإحصائية الوطنية عن طريق تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وقدمت أحدث مساهمة لها من خلال وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في أفريقيا.

29 - ودعمت اللجنة، في عام 2021، سيراليون وغانا في إجراء تعدادات رقمية في إطار مواصلة جولة التعدادات لعام 2020 في أفريقيا. وأدى ذلك إلى توافر بيانات عالية الجودة في أوانها عن طريق تحسين

رصد أخطاء المحتوى والتغطية. وشملت المساعدة التقنية المقدمة أعمال رسم الخرائط الرقمية الرامية إلى تحديد الهياكل المحاطة بحدود وتعيين مناطق العد، وأعمال تصميم التعدادات والتخطيط لنقل البيانات من الأوراق إلى النظام الرقمي، وإنشاء لوحة متابعة تشغيلية لمراقبة الجودة واستخدامها، وإنشاء نظام لتتبع التعداد واستخدامه. وبالإضافة إلى ذلك، وُفِّر التدريب لموظفي مكاتب الإحصاءات الوطنية في مجال رسم الخرائط الرقمية واستخدام نظم وأدوات التتبع الرقمية. وقد أدى عمل اللجنة في مجال التعدادات الرقمية إلى زيادة الطلب على الدعم في هذا المجال. وتشمل البلدان الأخرى التي تدعمها اللجنة في مسائل التعداد الإلكتروني بوتسوانا وتوغو ورواندا وسيشيل والصومال وكينيا وموريشيوس وناميبيا.

30 - واضطلعت اللجنة بدور رئيسي في إنشاء منصة الأمم المتحدة للبيانات من أجل التنمية في أفريقيا من خلال التحالف القائم على الفرص والقضايا بشأن البيانات والإحصاءات. وكانت اللجنة أيضا واحدة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإقليمية الـ 17 المشاركة في منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا التي شاركت في إطلاق المنصة في 13 أيلول/سبتمبر 2021. وتلبي منصة البيانات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا الطلب المتزايد على البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وتعمل المنصة كمركز جامع يضم بيانات وأدلة عالية الجودة عن أهداف التنمية المستدامة من جميع البلدان الأفريقية.

31 - وفي إطار برنامج متعلق بإحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا، أجرت اللجنة دراسة عن الاعتراف بمهارات المهاجرين الأفارقة في المغرب. ويمثل التقرير التحليلي لإحصاءات الهجرة الذي نتج عن البرنامج، والذي كان المغرب هو البلد التجريبي فيه، مبادرة منفذة في إطار جهود اللجنة الرامية إلى زيادة قدرة البلدان الأفريقية على تصميم سياسات وبرامج قائمة على الأدلة في مجال الهجرة تكون متسقة مع البروتوكولات والأطر الدولية والأفريقية. ويهدف المشروع إلى تعزيز السياسات والبرامج الوطنية الأفريقية في مجال الهجرة، وتنفذه اللجنة في ستة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، والمغرب) بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة.

باء - التمويل

32 - في عام 2021، عُقِد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي في سال، كابو فيردي، في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر، بعنوان "تمويل التنمية في أفريقيا بعد كوفيد-19". واشترك في تنظيم المؤتمر كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووفر المؤتمر منبرا لإجراء مناقشات ومداولات قيمة وطرح رؤى مفيدة، حيث اجتمع فيه أكثر من 200 مشارك يتألفون من ممثلين للحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أفريقيا وبقية العالم، تبادلوا خبراتهم وأفكارهم المبتكرة بشأن القضايا الاقتصادية السياساتية المتصلة بسياسات واستراتيجيات وممارسات محددة لتمويل التنمية من أجل إحداث التحول الإنمائي بنجاح في أفريقيا. وعرض الباحثون في المؤتمر أحدث النتائج التي توصلوا إليها بشأن موضوع المؤتمر وحددوا ثلاثة من مجالات الاهتمام البالغة الأهمية وهي: رأس المال البشري والمؤسسات والبنية التحتية. واقترح المشاركون خيارات سياساتية بعيدة المدى لمعالجة احتياجات القارة في مجال تمويل التنمية، ومنها الحاجة إلى تقييم قواعد التمويل الدولي والحاجة إلى إصلاح النظام المالي للقارة من أجل دعم التنمية في القارة على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون إعادة تقييم اتجاهات الاقتصاد الكلي الهيكلية الخاصة بالاقتصادات الأفريقية كي تعكس بشكل أفضل الأثر الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 في القارة.

33 - ولا يزال انخفاض مستوى الضرائب والتحدي المتمثل في التدفقات المالية غير المشروعة يتحكمان في إمكانية الحصول على التمويل من أجل التنمية في أفريقيا. وبناء على ذلك، وضعت اللجنة إطارا لدعم البلدان في تعزيز سياساتها الضريبية وفي إطلاق مشروع تجريبي لتتبع التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها. ومن أجل دعم البلدان في حساب تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة بشكل تجريبي، نظمت اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة عمل تدريبية أقاليمية بشأن القياس الإحصائي للضرائب والتدفقات المالية التجارية غير المشروعة. وتمثل الغرض من حلقة العمل في توفير تدريب متعمق على ست منهجيات إحصائية مختارة من المنهجيات المقترحة في المبادئ التوجيهية المنهجية التي يصقلها حاليا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتبادل دراسات الحالات الإفرادية والخبرات، ومناقشة التحديات التي تواجه استعراض البيانات واستخدام الأساليب التي يجري تحديدها.

جيم - العلم والتكنولوجيا والابتكار

34 - أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدما في بناء قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ مبادرات لتسخير التكنولوجيات الرائدة والابتكار من خلال وضع الصيغة النهائية لتقرير عن وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، ودراسة استقصائية للجامعات بشأن ريادة الأعمال والنهوض بجامعات ريادة الأعمال في إثيوبيا وغانا، ووضع مناهج دراسية لتخصصات منها الكيمياء الصيدلانية والتصنيع الصيدلاني، من بين أمور أخرى.

35 - ومن خلال مبادرة إقامة معسكرات لتعليم الفتيات الأفريقيات البرمجة بالمشاركة الشخصية والافتراضية المعروفة باسم African Girls Coding Camp، التي نفذتها اللجنة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والحكومات الأفريقية المضيفة، أقيمت معسكرات برمجة للفتيات والشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12 و 25 سنة، كانت المشاركة فيها حضورية وعبر الإنترنت على السواء. ووصلت المبادرة الآن إلى أكثر من 000 15 فتاة في 52 بلدا. وتوفر معسكرات البرمجة للفتيات والشابات المعارف والأدوات والمنصات التي يحتجن إليها ليتطورن ويصبحن رائدات أعمال ومبتكرات وقائدات في مجال التكنولوجيا، ويسهمن في مجتمعاتهن في الوقت نفسه. ويجري تدريب الفتيات في المجالات التالية: (أ) المهارات التقنية في مجال الرسوم المتحركة، وتصميم الألعاب والمواقع الشبكية، واستخدام منصة Turtlestitch لبرمجة تصميمات التطريز، وعلم التحكم الآلي، وإنترنت الأشياء، والأزياء، والتفكير التصميمي، والتفكير الحسابي، وعلوم الحاسوب، والأمن السيبراني، والطباعة ثلاثية الأبعاد؛ (ب) المهارات الشخصية في مجالات القيادة والخطابة والقضايا الجنسانية وخطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

36 - وقدمت اللجنة، من خلال خدماتها الاستشارية، الدعم إلى سبعة بلدان (إثيوبيا، وبوتسوانا، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، وغينيا، والكاميرون) في وضع استراتيجيتها الوطنية الرامية إلى إحداث التحول الرقمي استنادا إلى الاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي، وفي تطوير ابتكارات الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونُظِّمَت أيضا اجتماعات تشاورية مع الجهات الشريكة لتقييم مشروع تجريبي لتحديد الهوية الرقمية وإعداده وإطلاقه في عدة بلدان أفريقية، من بينها بوتسوانا وتوغو.

37 - وقدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى 14 دولة عضوا (إثيوبيا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا) في إنشاء منصة الاتصالات والمعلومات الأفريقية للعمل الصحي والاقتصادي، التي أُعِدَت بهدف تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على التواصل والتفاعل مع مواطنيها فيما يتعلق بالتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والسيطرة عليها.

دال - بناء القدرات

38 - كان لجائحة كوفيد-19 أثر حاد على التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال خفض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة أسعار الفائدة. وساهمت هذه الحالة في حالة مديونية حرجة تفاقمت بسبب تراجع نشاط التجارة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وحالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي. وبهدف التخفيف من حدة هذه الحالة الاجتماعية الاقتصادية، عزز البرنامج الفرعي قدرات 501 من المسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات (منهم 122 امرأة) في المسائل المتصلة بالاقتصاد الكلي. وقد تحقق ذلك من خلال تنظيم ثماني دورات وثلاث حلقات دراسية شبكية ومؤتمر واحد للأطراف (15 بلدا) ركزت على كيفية التخفيف من آثار الجائحة وتحفيز النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. وتناول التدريب موضوعات مثل إطار الاقتصاد الكلي اللازم لتحقيق الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في خضم موجات كوفيد-19 الجديدة. وبالتعاون مع مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، استعان البرنامج الفرعي بالمعلومات المتعلقة بالاستجابة الاقتصادية للدول الأعضاء في إنتاج خمس دراسات حالات إفرادية عن إدارة الديون والسياسات المالية، مع التركيز على حالة الاقتصاد الكلي في أعقاب الفاشية الأولى لكوفيد-19.

39 - وفي عام 2021، أسفرت برامج التدريب التي نظمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط عن إقرار 75 في المائة من الموظفين العموميين بأنهم استخدموا، بأدلة ملموسة، المعارف والمهارات والأدوات التي اكتسبوها للتأثير بشكل إيجابي على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. واختار أحد الخريجين المعهد لإعلان كتاب بعنوان: *The Demise, Alternatives, and Rebirth of Planning: The Gambian Experience* *(موت التخطيط وبدائله ومولده من جديد: التجربة الغامبية)*، بحضور مسؤولين كبار من غامبيا. وأخيرا، أُطلِقَت مبادرة خاصة، وهي شبكات الاقتصاديين الشباب التي تضم 744 طالب ماجستير أو دكتوراه في 70 جامعة من 27 بلدا.

40 - وأسهم عمل البرنامج الفرعي في تعزيز قدرة 441 خبيرا على صياغة السياسات العامة، من خلال القيام بأنشطة بحثية تحليلية بالشراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وتنفيذ 40 برنامجا تدريبيا عبر شبكة الإنترنت من أجل بناء قدرات 029 3 مسؤولا (من بينهم 946 امرأة).

رابعا - أضواء على تشجيع إنشاء سلسلة للقيمة وسوق للبطاريات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة في أفريقيا

41 - مع تحول العالم إلى الطاقة الخضراء أكثر فأكثر والخفض السريع لانبعاثات الكربون كتدبير يهدف إلى مواجهة كارثة المناخ العالمية، هناك فرص كبيرة سانحة أمام أفريقيا. وتنمو صناعة بطاريات المركبات الكهربائية العالمية بوتيرة سريعة ومن المتوقع أن تبلغ قيمتها 8,8 تريليونات دولار بحلول عام 2025

و 46 تريليون دولار بحلول عام 2050. وتتمتع أفريقيا بوضع جيد يمكنها من الاستفادة من هذا التحول العالمي نحو خفض انبعاثات الكربون، لأنها غنية بالموارد الطبيعية وخاصة المعادن الاستراتيجية التي تشكل مكونات البطاريات التي تعمل بأيونات الليثيوم، مثل الكوبالت والنحاس والليثيوم والمنغنيز. وبالتالي، فالفرصة سانحة لإيجاد سلسلة قيمة إقليمية قوية للبطاريات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة.

42 - وتمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية كمية تزيد عن 25 مليون طن من احتياطيات الكوبالت المكتشفة في باطن أرضها، وهي كمية تمثل ثلثي الاحتياطيات العالمية المكتشفة. وفي الوقت الحالي، يوفر البلد 70 في المائة من الكوبالت المستخدم في تصنيع المركبات الكهربائية في العالم، ولكنه لا يستحوذ إلا على نسبة لا تتجاوز 3 في المائة من سلسلة القيمة الخاصة بتعدين المعادن المستخدمة في إنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية. ومن المهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان الأفريقية المشاركة حاليا في إنتاج المواد الخام وبيعها أن ترتقي إلى أعلى في سلسلة القيمة بوتيرة سريعة حتى يتسنى لها أن تستفيد من التحول. فعلى سبيل المثال، إذا ارتقت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أعلى في سلسلة القيمة، يمكنها أن تحقق إيرادات تزيد بمقدار 25 ضعفا عما تحققه حاليا. وإلى جانب المساهمة في حلول التصنيع وتغير المناخ في أفريقيا، فإن إدماج الشركات الأفريقية المنتجة للمعادن المستخدمة في البطاريات بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية لن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوسيع حصة الثروة المحتفظ بها محليا فحسب، بل سيعزز أيضا القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة ويتيح خلق فرص عمل لائقة للشباب.

43 - وتحقيقا لهذه الغاية، قامت اللجنة والجهات الشريكة لها، ومن بينها بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، ومؤسسة التمويل الأفريقية، وبنك التنمية الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتنظيم منتدى الأعمال التجارية المشترك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بشأن تشجيع إيجاد سلسلة قيمة للبطاريات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة وسوق لها في أفريقيا. وضم المنتدى ممثلين عن الحكومات الأفريقية، وكذلك عن القطاع الخاص في أفريقيا، ورواد الأعمال، والشركاء في التنمية، والمستثمرين المؤسسيين، ومهندسي الصفقات، ورجال الصناعة، والقطاع الخاص الأجنبي، بغية التحاور وتحديد الفرص وتيسير الاستثمارات من أجل زيادة حصة أفريقيا من سلسلة القيمة الخاصة بالبطاريات والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة.

44 - وفي أعقاب المنتدى، أنشئ مجلس للبطاريات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووُضِع إطار مالي متخصص لتمكين المواطنين الكونغوليين والمؤسسات الكونغولية من الاستثمار في تطوير سلسلة القيمة الخاصة بسلائف البطاريات. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت بلدان أفريقية أخرى، مثل زامبيا وغابون والمغرب، بالمشاركة في سلسلة القيمة الإقليمية لإنتاج سلائف البطاريات. وعلاوة على ذلك، قرر المستثمرون بقيادة بنك التصدير والاستيراد الأفريقي تعبئة مبلغ بليون دولار لإنشاء مصنع لسلائف البطاريات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبلور هذه المبادرة الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة من أجل التصنيع من خلال إضافة القيمة وإعطاء دفعة باتجاه النمو الشامل للجميع والازدهار والقدرة على مجابهة تغير المناخ.

خامسا - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

ألف - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

45 - تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على تيسير تنفيذ الإصلاحات الإقليمية في أفريقيا من خلال منصة التعاون الإقليمي المنشأة حديثا، التي تتولى فيها الأمينة التنفيذية للجنة منصب النائبة المشاركة للرئيسة والتي تشكل اللجنة جزءا من أمانتها المشتركة، هي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي. وأُنشِئَت ثمانية تحالفات وفرق عمل قائمة على الفرص والقضايا بشأن إدارة المعارف والإبلاغ الإقليمي ومكاتب الدعم الإداري من أجل الدفع قدما بخطة المنصة. وتعمل اللجنة بوصفها الجهة المنظِّمة المشاركة للاجتماعات في اثنين من التحالفات وثلاث من فرق العمل. وعقد الاجتماع الأول لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا في 5 شباط/فبراير 2021. وفي الاجتماع الثاني، الذي عُقِد في 28 شباط/فبراير 2022، قيم المشاركون التقدم المحرز في منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، وناقشوا برنامج العمل لعام 2022 وحددوا مجالات التركيز الأربعة للمنصة لعام 2022، وهي البيانات، وإطار الاقتصاد الكلي والديون، والعمل المناخي والرقمنة، والتحول الرقمي والطاقة.

46 - وتواصل اللجنة دعم نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بطريقتين: (أ) من خلال منصة التعاون الإقليمي، حيث يطلب المنسقون المقيمون الدعم من خلال الأمانة المشتركة للمنصة وتقام تحالفات ذات صلة على أساس ما هو متاح من فرص ومطروح من قضايا لتقديم ذلك الدعم (طلبت بلدان مثل ملاوي وإريتريا وإثيوبيا هذا الدعم وقُدِّم لها)؛ (ب) ومن خلال المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة، التي يعمل كل منها في منطقته بوصفه عضوا غير مقيم في الأفرقة القطرية وتسهم في أعمال الأفرقة القطرية، بما يشمل العمل المتعلق بوضع التقييمات القطرية المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والخدمات الاستشارية التقنية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والتخطيط الإنمائي.

باء - التعاون مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية

47 - لا تزال الشراكات المبتكرة المضيفة للقيمة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والعالميين تكتسي أهمية حيوية لتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت اللجنة عددا من الاتفاقات الإطارية مع طائفة واسعة من الجهات الشريكة، من بينها: (أ) السوق المشتركة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، من أجل رصد التكامل الاقتصادي والنقدي في المنطقة وبناء قدرات الدول الأعضاء في غرب أفريقيا؛ (ب) غرفة التجارة الدولية، من أجل إنشاء مركز ريادة الأعمال في أفريقيا (انظر الفقرة 21) لإعداد وتعبئة الجيل القادم من رواد الأعمال في أفريقيا؛ (ج) مؤسسة كوفي عنان، من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء عن طريق تعزيز التكامل داخل المنطقة، وتشجيع التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا، وتيسير وضع السياسات وما يتصل بذلك من بناء القدرات في قطاع النقل في أفريقيا؛ (د) حكومة إيطاليا، من أجل التعاون لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛ (هـ) المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، من أجل المساعدة في بناء القدرات في مجالات عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أفريقيا من أجل جمع الإحصاءات وإنتاجها؛ (و) الشراكة من أجل بحوث الحوكمة الاجتماعية الأفريقية، من أجل التعاون في مجال البحوث والتوعية السياساتية.

48 - وفي مجال التجارة والتكامل الإقليمي، عملت اللجنة في شـــراكة مع البنك الأفريقي للتصـــدير والاســتيراد على جمع البيانات التجارية غير الرسـمية عبر الحدود، بهدف جمع البيانات في منطقة الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الممرات التي تشـــملها التجربة، وبهدف اســـتخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كمدخل يؤدي إلى كفالة تسخير الإمكانات الكاملة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في إطار شـامل وحيد يكون تابعا للاتحاد الأفريقي ويجري من خلاله جمع بيانات التجارة غير الرسـمية عبر الحدود في أفريقيا. وأقامت اللجنة شراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل دعم صياغة وتنفيذ اســـتراتيجيات وطنية في بلدان أفريقية مختارة تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتحالفت اللجنة أيضـــا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل وضـــع مبادرات خضـــراء وإدراجها في اســـتراتيجيات التنفيذ الوطنية المتصـــلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 10 بلدان أفريقية. وتهدف المبادرة على نطاق أوسع إلى إيجاد مبادرات استراتيجية في مجالات الاستثمار، وسياسة المنافسة، والابتكار، والرقمنة، وتيسير التجارة، وخضرنة التجارة، وتغير المناخ.

49 - وعلاوة على ذلك، وقعت اللجنة اتفاق شراكة مع المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسـي بشـأن تشـجيع اعتماد معايير بيئية لدعم سـلاسـل قيمة أفريقية تكون قادرة على المنافسـة على الصـعيد العالمي في سـياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عن طريق زيادة الوعي بفوائد التوحيد القياســـي في مجالات مثل المنسوجات والتعدين والقطن والجلود والسياحة.

50 - وفي مجال بناء القدرات وتوليد المعارف، تعاونت اللجنة مع هيئة جامعات جنوب أفريقيا بدعم الدول الأعضـاء الأفريقية في إحداث التحول في الجامعات بهدف دفع عجلة الابتكار وريادة الأعمال من أجل التنمية المسـتدامة من خلال التعليم العالي. وواصـلت اللجنة شـراكتها مع وزارة المياه والري والطاقة الإثيوبية بشـــأن بناء قدرة البنية التحتية والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على المجابهة في مسـتجمعات مياه ريفية مختارة في أحواض النيل الفرعية، من خلال توفير التدريب العملي والمسـاهمة في الاسـتراتيجية والسـياسـة الوطنيتين للاقتصـاد الأخضـر القادر على مجابهة تغير المناخ من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتعاونت اللجنة مع وكالة حماية البيئة في ليبريا على تنفيذ تنقيح المســـاهمات المحددة وطنيا في إطار البرنامج المتعلق بتنفيذ ســـياســـات إنمائية قادرة على مجابهة تغير المناخ في أفريقيا. وقدمت اللجنة الدعم التقني إلى منظمة مكافحة الجراد الصـــحراوي في شـــرق أفريقيا من أجل التصـــدي بشـــكل مباشـــر للتهديدات المتصـــلة بانعدام الأمن الغذائي والعديد من حالات الطوارئ الأخرى الناجمة عن فاشيات الجراد المهاجر في شرق أفريقيا، ومن أجل حماية اختراعاتها المراعية للبيئة وتطبيقها وتقييم آثارها البيئية.

51 - وعملت اللجنة في شـراكة مع مؤسـســة غيتس لتعزيز قدرة اللجنة فيما يتعلق بمواضـــيع التمويل الدولي. ويأتي ذلك في أوانه بشـــكل خاص بالنظر إلى عدد المبادرات التي ينظر فيها المجتمع الدولي لدعم تمويل التعافي بعد الجائحة في البلدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخل. وقد برزت اللجنة بوصـفها صـوتا هاما للقارة وجهة نظيرة بارزة في الجهود العالمية. وهي ستكفل توافر أساس تقني ودعوة كافية لإيصـال الأصـوات الأفريقية بشأن القضايا المتصلة بالتعافي الاقتصادي.

52 - وتعاونت اللجنة مع مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا على إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي بشأن السياسات التي تعزز الصلة بين السلام والأمن والتنمية من أجل تسريع الوتيرة التي يجري بها تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة في أفريقيا. وجُدِّدَت الشـراكة مع مؤسـسـة الاسـتراتيجيات الحيوية (Strategies Vital)

واتُّفِق على شراكة جديدة مع مؤسسة بلومبرغ الخيرية لدعم البرنامج المعجل للتسجيل المدني وتحسين نظم جمع بيانات المواليد والوفيات في أفريقيا، على التوالي. وعلاوة على ذلك، تسعى اللجنة، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تعزيز قدراتها في مجال الإحصاءات الزراعية الأساسية.

سادسا - الاستنتاجات

53 - أحرزت أفريقيا تقدما جيدا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أن التحديات لا تزال قائمة. فقد بلغ متوسط الدرجات في جميع الدول الأعضاء الأفريقية 53,82 في عام 2020، وهو أعلى قليلا من المتوسط في عام 2019. ويتبين من تحليل الركائز الخمس للأهداف (الناس، والازدهار، والكوكب، والسلام، والشراكات) الذي أجرته اللجنة والجهات الشريكة لها أن غالبية الدول الأعضاء الأفريقية - وخاصة تلك الواقعة جنوب الصحراء الكبرى - لا تسير على المسار الصحيح لبلوغ الأهداف والغايات. وبالإضافة إلى ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع، حيث نتجت عنها آثار اجتماعية واقتصادية وخيمة على حياة الملايين من الناس. غير أنه من الناحية الإيجابية، بذلت الحكومات الأفريقية جهودا كبيرة لإدماج أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063 في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وتعيين وحدات حكومية لتنسيق تنفيذها وإيلاء الأولوية لغايات ومؤشرات بعينها. وتدعم اللجنة البلدان الأفريقية في التعافي من الجائحة بشكل أفضل وتسريع الوتيرة التي يجري بها تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063 وتحقيق أهدافهما.

54 - وقد كانت تدخلات اللجنة من حيث صلتها بمهامها الوظيفية المتعلقة بالعمل كمجمع للفكر وجهة داعية إلى عقد الاجتماعات وجهة تنفيذية تتسم بالفعالية في تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بطائفة واسعة من قضايا التنمية. وشملت التدخلات التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث متطورة وتقديم ما يتصل بها من دعم متكامل للسياسات والقدرات موجه نحو التنويع الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على إعداد أدوات مالية مبتكرة من أجل زيادة تعبئة الموارد؛ ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية؛ ودعم العملية الرامية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وإحداث التحول الرقمي. وكشفت الأدلة المستقاة من التقييمات التي أجريت في الفترة قيد الاستعراض أن عمل اللجنة وثيق الصلة باحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها ومتسق مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وللجنة دور بالغ الأهمية تؤديه في توفير مجموعات من الحلول المبتكرة، إلى جانب تقديمها للمشورة السياساتية والتقنية القائمة على الطلب والمصممة خصيصا للدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف تسريع وتيرة التعافي بعد جائحة كوفيد-19 وتشجيع نشوء مجتمعات تكون أكثر ازدهارا وشمولا للجميع.